

إشكالية وظيفة الحدود في ظل الظاهرة الأمنية المعاصرة

The problematic of the borders function in the light of the contemporary security phenomenons

فيصل مراد

باحث دكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر

أستاذ بجامعة محمد لمين دباغين – سطيف2

faycalmido19@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/06/14

تاريخ المراجعة: 2018/06/11

تاريخ الإيداع: 2018/03/11

الملخص:

أمام توسع شكل التهديدات و أخذها طابعا فوق دولاتيا وعابر للحدود وتزايد عدد الوحدات الدولية غير الدولة في شكل منظمات، شبكات، ومجموعات إجرامية وإرهابية تحت دولاتية، وتزايد في عدد فواعل النظام الدولي، وجدت الدول نفسها أمام رهان جديد وهو أنها مازالت مقيدة بمبدأ السيادة وضرورة إحترام حدود وأقاليم الدول الأخرى، وفي نفس الوقت تتلقى التهديدات والمخاطر من وراء حدودها.

ومنه فالحدود السياسية التي ترسم الإقليم محل سيادة الدولة القومية، و المجال الجغرافي الذي تطبق عليه قوانينها، وتعد خط الدفاع الأول عن أمنها، لم تعد صالحة في القرن الواحد والعشرين، فالحدود السياسية أصبحت لا تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه من قبل، ولم تعد القوة العسكرية الضامن الأمن القومي، وهو ما يستدعي ضرورة أن تتوجه الدول نحو تغيير إستراتيجياتها وسياسياتها الأمنية لتأخذ بعين الإعتبار هذا التحول، وأن تتجه نحو تجاوز فكرة الحدود بمعناها الكلاسيكي، وأن تتجه نحو البحث عن أمنها خارج هذه الحدود كون مصدر التهديد يأتي من خارجها.

الكلمات المفتاحية: الحدود، الأمن القومي، التهديد، الدفاع، الوظيفة، الظاهرة الأمنية.

Abstract :

As a result of the expansion patterns of threats and took her character over the states and infiltrated the borders and the increasing number of international units of non-state in the form of organizations, networks, and criminal and terrorist groups under the states, and a growing number of the actors of the international system, states have found themselves facing a new bet it is that it is still constrained by the principle of sovereignty and the need to respect borders and territories of other states, and at the same time receive threats and dangers from beyond their borders.

So borders that define the region replace of the nation-state, and the geographical area in which implements the laws, and first line defend own his security, are no longer valid in the twenty first century, the borders have lost its role that was played before, and no longer the military force is the guarantor of national security, which requires that States should changing their strategies of security, to take into account this shift, and moving into toward exceeded the classical idea of border sense, and moving toward search for security outside of their borders.

Key words : border, national security, menace, defense, function, security phenomenon

مقدمة:

الدولة هي ظاهرة جغرافية سياسية Politico - Geographic Phenomenon ، أو كما قال عنها البعض بأنها جغرافية الدول (Geography of States) والقول بأن الدولة ظاهرة جغرافية - سياسية يجعلنا نتوقف قليلاً لنرى وجهة نظر الجغرافيا السياسية حول أحد مظاهر الدولة ، وهو الحدود. وإذا كان هناك إتفاق على دراسة الحدود كظاهرة جغرافية-سياسية ، إلا أن فحوى مشكلات الحدود وما يرتبط بها من رهانات أمنية أصبحت محورا هاما لدارسي العلوم السياسية خاصة بعد التطور الذي شهدته الظاهرة الأمنية المعاصرة المتعددة لحدود الدول القومية . فقد ارتبطت الحدود التي تفصل الدول و الإمبراطوريات القديمة في السابق بمفهوم التخوم ، حيث كانت تترك مساحات واسعة من الأرض غير صالحة للتوطن البشري ، كمناطق حاجزه بين الدول والشعوب، وشكلت هذه الظواهر الطبيعية مناطق دفاعية حاجزة و ضامنة لأمن الشعوب التي تعيش في إطارها، و كان التحول من مفهوم التخوم في العصور القديمة ، إلى مفهوم الحدود في العصور الحديثة ، مرتبطاً بظهور دول القوميات في أوربا ، الذي ساعد على تبلور وتطور مفهوم الدولة الحديثة، و كانت حماية الحدود ضد أي تهديد خارجي تمثل "روح الدفاع عن الأمن الوطني للدولة"، لكن مع التطور الحاصل في مضامين الأمن و التوسع الحاصل في طبيعة التهديدات للأمن الوطني، و التعقيد المصاحب للظواهر الأمنية المعاصرة ، فقدت الحدود وظيفتها التقليدية "كخط الدفاع الأول عن أمن الدولة"، خاصة مع ظهور التهديدات الأمنية العابرة للحدود، و بالتالي تجد الدول نفسها أمام معضلة ضمان الأمن بضمان مناعة الحدود أمام التهديدات و المخاطر.

و منه فالحدود السياسية التي ترسم الإقليم محل سيادة الدولة القومية . و المجال الجغرافي الذي تطبق عليه قوانينها ، و تبني الجيوش للدفاع عنه و الذود عن تراهبه ، و تعد خط الدفاع الأول عن أمنها ، و تأمينه تعني ضمان الأمن للدولة في وقت من الأوقات ، لم تعد صالحة في القرن الواحد و العشرين و في زمن العولمة . و الحدود السياسية أصبحت لا تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه من قبل ، و لم تعد القوة العسكرية و قوة الجيوش هي الحل لضمان الأمن القومي، في ظل الطفرة التكنولوجية ، و تسارع وتيرة التبادلات الدولية و انتقال السلع ، الأفراد، و حتى الأفكار ، فالدولة يمكن أن تضمن سلامة إقليمها و تراجها بالقوة العسكرية لكنها في نفس الوقت لا يمكن لها بأي حال من الأحوال ضمان أمنها بمفهومه الحديث، و تكون معرضة لعدم الأمن من الداخل نتيجة لمؤثرات خارجية ليست بالضرورة مادية.

و هو ما يستدعي ضرورة أن تتوجه الدول نحو تغيير إستراتيجياتها و سياسياتها الأمنية لتأخذ بعين الإعتبار هذا التحول ، و أن تتجه نحو تجاوز فكرة الحدود بمعناها الكلاسيكي، و أن تتجه نحو البحث عن أمنها خارج هذه الحدود كون مصدر التهديد يأتي من خارجها، و مادام هناك شبكات إقليمية للجريمة أو كما تسعى بالتهديدات العبر دولتية، فمواجهتها تستدعي إيجاد معادلة لضمان الأمن "العبر دولاتي" ، فضمن هذا الأخير يستدعي ضمان الأمن الإقليمي، و العمل بين الدول محل التهديد و التنسيق فيما بينها ، حيث أصبح من الصعب إن لم نقل من المستحيل على دولة منفردة مواجهة هذه التهديدات ، و أن تغلق على نفسها حدودها كافة بالإعتماد على القوة العسكرية و الجيش و تحقق أمنها.

و بالتالي فلا بد من الإهتمام بالبعد "الجيو-أمني"، بمعنى تجاوز التصورات التقليدية ليس فقط في مصدر وموضوع التهديد، ولكن حتى فيما يخص الحدود وظائف الحدود السياسية للدولة، فالانتقال نحو ضمان الأمن الخارجي للدولة يوازي في أهميته العمل على ضمان الأمن الداخلي، ولا يمكن كذلك ضمانه بمعزل عن الإقليم أو الدائرة الجيوسياسية التي تنتمي إليها الدولة وأي عمل لا يراعي هذا المتغير لا يمكن أن يصل إلى النتائج المرجوة.. من كل ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف أسهمت الأشكال الجديدة للظواهر الأمنية في التأثير على الوظائف التقليدية للحدود باعتبارها خط الدفاع الأول عن الأمن الوطني للدول؟
الفرضية:

دفع التوسع الحاصل في أنماط التهديدات الأمنية الجديدة العبر-دولانية في فقدان الحدود لوظيفتها (الحاجزة) الكلاسيكية في ضمان أمن الدول.

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية تم إعتداد المحاور التالية:

المحور الأول: الحدود: دراسة في المفهوم والتطور

المحور الثاني: وظائف وأهمية الحدود

المحور الثالث: خصائص الظاهرة الأمنية المعاصرة وأثرها على حدود الدول

المحور الرابع: الأمن الوطني وحدود الدولة - جدلية العلاقة بين الأمن والدفاع-

المحور الخامس: آليات تأمين الحدود وصيانة الأمن الوطني للدولة

المحور الأول: الحدود: دراسة في المفهوم والتطور

أولاً: مفهوم الحدود السياسية

أياً كان تعقد مسألة الحدود حالياً فقد أثارت و مازالت تثير كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول، كون هذه الحدود هي الأماكن أو النقاط التي تلتقي فيها الدول وتحتك فيها الكتل البشرية وتتفرق فيها المصالح الإقتصادية، وقد شكل تعريف الحدود على أنها خط أم نطاق الحدود والتخوم مشكلة بين الباحثين.

يعد فريدريك راتزل من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود، و في كتابه "الجغرافيا السياسية" (1895)، ذكر راتزل عدة إيضاحات لهذه المشكلة، فهو يقول أن نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة أما خط الحدود فما هو إلا تجسيد لهذا النطاق، ففي الدول القوية يظهر إرتباط قوي بين نطاق الحدود وقلب الدولة، وأن أي ميل إلى ضعف هذا الإرتباط سيؤدي إلى ضعف الدولة أو خسارة جزء من أراضيها.¹

¹ عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 219.

الحد في اللغة: هو الفاصل أو الحاجز بين شيئين لتمييز أحدهما عن الآخر، لكي لا يختلطا أو يعتدي أحدهما على الآخر.¹

و من وجهة نظر فقهاء القانون الدولي ،فحد الدولة هو "ذلك الخط الذي يميز حدود إقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة ،وهو الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى".²

إن الحدود السياسية بالمعنى الحديث لا تعود لأبعد من قرن من الزمان، وقد بدأت تتبلور في أوربا مع ظهور مبدأ الدولة الحديثة ، الذي اقترن بظهور الرأسمالية الأوروبية ، وما ترتب على ذلك من ظهور مبدأ القوميات، وتوسع الحركة التجارية، التي ساعد على وجودها الكشف الجغرافية في العالم الجديد، والاستعمار في أقطار العالم القديم.

لقد ارتبطت الحدود التي تفصل الدول و الإمبراطوريات القديمة في السابق بمفهوم التخوم ،حيث كانت تترك مساحات واسعة من الأرض غير صالحة للتوطن البشري ، كمناطق حاجزه بين الدول والشعوب ، لذا عملت البحار والغابات الفسيحة والمناطق الجبلية ومناطق المستنقعات والصحاري كحواجز ضد التوسع البشري، أو اختلاط الأمم، وشكلت هذه الظواهر الطبيعية مناطق دفاعية حاجزة، تفصل بين مجموعات بشرية تعيش على جوانبها وتنمو في أمان واطمئنان.³

كذلك ارتبطت الحدود السياسية الحديثة بشيوع مفهوم السيادة الإقليمية ، أي السيادة على مساحة معينة من الأرض ، وعلى مجموعة السكان الذين يعيشون فوقها ، فالسيادة الإقليمية لم تكن موجودة في السابق بل كانت السيادة شخصية أو بشرية ، فسيادة الحاكم في العصور السابقة لا حدود أرضية واضحة لها ، لكنها تمتد بامتداد الأشخاص أو الناس الذين يفرض عليهم الحاكم سلطته ، ولهذا لم تكن الدول لها في السابق حدود إقليمية واضحة على الأرض ، بل كان لها سيادة على الأشخاص ، والتي تعني أن الحدود تقف عند المناطق التي يمتلكها هؤلاء الأشخاص.⁴

لقد كان التحول من مفهوم التخوم في العصور القديمة ، إلى مفهوم الحدود في العصور الحديثة ، مرتبطاً بظهور دول القوميات في أوربا ، الذي ساعد على تبلور وتطور مفهوم الدولة الحديثة ، إذ لم يعد السكان عبارة عن تابعين يدفع بهم من حاكم إلى حاكم آخر ، بل أصبحوا مجموعات من الناس ذوي ميول واتجاهات واحدة ، تميل إلى الانتماء إلى هذه الدولة أو تلك ، ومع نمو الشعور القومي بالانتماء ، كان لابد من تحديد واضح للحدود ، التي تعبر عن ميول هؤلاء السكان وشعورهم في الغالب ، لتجعلهم ينظمون ضمن إطار إقليمي واحد هو الدولة.⁵

¹ محمد محمود السرياني ، أهمية الحدود الدولية: وجهة نظر جغرافية. جامعة أم القرى، مكة، 1420هـ، ص 4.

² نفس المرجع، ص 5.

³ السرياني محمد محمود ، "الحدود الدولية في الوطن العربي (نشأتها وتطورها ومشكلاتها)". الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001، ص 60.

⁴ محمد محمود السرياني، مرجع سابق ، ص 61.

⁵ نفس المرجع ، ص 64.

ثانياً: عوامل نشأة الحدود السياسية

ترجع نشأة الحدود السياسية للعوامل التالية :

- 1/ عوامل الانفصال الطبيعية: تنشأ الحدود السياسية بين بعض الدول بسبب المظاهر الطبيعية كالجبال والأنهار والبحيرات والغابات والصحاري والبحار، وتعمل هذه الظواهر كموانع و فواصل طبيعية بين الأمم والشعوب والقوميات والدول .
- 2/ عوامل الانفصال الثقافية: قد تنشأ الحدود نتيجة الاختلاف الثقافي كاللغة والدين والعادات والتقاليد.
- 3/ عوامل الانفصال التاريخية والسياسية : قد ينشأ الحد السياسي بين دولتين نتيجة لإتفاقيات تاريخية بين الدول الإستعمارية ، كما هو الحال مع الحدود بين الدول الإفريقية والتي فرضها المستعمرون الأوروبيون .
- 4/ عوامل متعلقة بحدود التوازن العسكري: تنشأ الحدود السياسية بين بعض الدول نتيجة لعملية التوازن العسكري بعد الحروب كما هو الحال مع الحدود السياسية بين كوريا الشمالية والجنوبية أو الحدود السابقة بين ألمانيا الشرقية والغربية¹.

ثالثاً: أنواع الحدود السياسية

هناك عوامل كثيرة تؤثر في شكل وأنواع الحدود السياسية ، فهناك الحدود المنيعه الآمنة و الحدود غير الآمنة ، وحدود تمر بمناطق شديدة الكثافة السكانية ، وأخرى تمر بمناطق صحراوية مفتوحة خالية من السكان ... كما أن هناك حدود مستقرة قديمة نجحت بشكل فعلي في الفصل بين دولتين أو مجموعتين بشريتين وجدت على جانبي خط الحدود ، و يتقبل الناس وجود هذا الحد الفاصل بينهم بشكل طبيعي ، في حين توجد حدود سياسية تفصل بين دوليتين ، بينهما علاقات متأزمة بسبب خلاف حول سير الحدود السياسية في حد ذاتها أو نزاع حول مناطق قريبة من الحدود بينهما أو تصعيد أزمات سياسية من وقت لآخر².

و بشكل عام لكي نتعرف على الأهمية الأمنية للحدود لا بد لنا من تحديد أنماطها أولاً ، لأن هذه الأنماط يتبين من خلالها الضابط الأمني للحدود ، ومن الجدير بالذكر أن الحدود يمكن تصنيفها إلى عدة أنماط تضبطها معايير مختلفة مثل شرعيتها ، وقانونيتها ، وتكوينها الزمني ، والوظيفة التي تؤديها . وحدود الدول قد تكون برية وبحرية وجوية . (و نحن ستأخذ بهذا التصنيف الأخير كونه يعتبر أشمل)

¹ البلوي فهد حماد ، دور الموانع الطبيعية الموجودة على الحدود الدولية البرية في الحد من ظاهرة التسلسل. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، السعودية ، 2006، ص ص (16،17) .

² نفس المرجع، ص 222.

1/ الحدود البرية : هي الحدود الفاصلة بين الدول في المناطق البرية ، ويمكن تصنيفها إلى الأنماط التالية :

أ/ الحدود التي تسير المظاهر الطبيعية

هي الحدود التي تستند إلى الظواهر الطبيعية كالجبال والأنهار والغابات والصحاري عند رسم الحدود بين البلدين ، ولقد استندت الكثير من الحدود بين دول العالم إلى مناطق الجبال والتلال كونها تمتاز بمظاهر طبيعية ثابتة ومستقرة ومرئية ووعرة وقليلة السكان ، وهذه الميزات أهلتها لتكون أصلح وأفضل حدود فاصلة بين دول متجاورة ، ووعورة التضاريس عامل فصل يعرقل الحركة والانتقال على جانبي الحدود ، كما تعتبر بمثابة تحصينات دفاعية يمكن أن تستفيد منها الدول في حالة الغزو الخارجي.¹

ب/ الحدود الإثنوغرافية (الحضارية)

هي الحدود التي تقوم على أساس مظاهر ثقافية كاللغة والدين والإقتصاد والعادات والتقاليد ، حيث يحمل هذا النمط من الحدود قدرا كبيرا من الأهمية بالنسبة للسكان على جانبي الحدود ، ويقبلون هذا النمط رغم خطورته ، وهذه الحدود تفصل بين مجموعات بشرية تختلف فيما بينها من حيث العرق أو الدين أو اللغة ، أو جميع هذه العناصر مجتمعة ، أو على أساس عنصرين منهما .

ت/ الحدود الهندسية

ارتبط ظهورها بالحقبة الإستعمارية الأوروبية والتي أنشأت المستعمرات في الكثير من بقاع العالم ، وسعت بممارساتها الإستعمارية على رسم الحدود الهندسية في شكل خطوط فلكية أو هندسية على الخرائط فقط والبعد عن وضع حدود تتلاءم و الظواهر الطبيعية الجغرافية تلافيا للوقوع في نزاعات مع باقي المستعمرين ، مع عدم الإهتمام بخصائص ورغبات وإنتماءات السكان في تلك المناطق المستعمرة.²

2 - الحدود البحرية

وتخص الدول التي لها واجهات بحرية ، وتطل على البحر بدرجة أو بأخرى ، إذا من المعلوم أن هناك العديد من الدول ذات حدود برية تماماً ، ولا تطل على أية واجهات بحرية ، وتختلف السيادة على البحار عنها في اليابس في كثير من الوجوه ، وقد ظهرت العديد من الادعاءات والمنازعات حول السيادة البحرية ومداهها خلال العصور المختلفة . غير أنه وفقاً للقانون الدولي للبحار ، يمكن التمييز بين خمسة نطاقات مائية³

3-الحدود الجوية

وتعرف أحياناً بالحدود العمودية ، وهي حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي الذي يمتد فوق إقليم الدولة ، لقد بدأ الاهتمام في أول الأمر بتحديد المجال الجوي للدولة استناداً إلى التطور العلمي والتكنولوجي الذي حدث للطيران منذ الحرب العالمية الأولى ، بعد اتساع مجال استخدامها لمختلف الأغراض والمجالات الاقتصادية والعسكرية.

¹ البلوي فهد حماد، مرجع السابق ، ص 21.

² محمد البلاوي، نفس المرجع ، ص 21.

³ انظر المادة 33 من الإتفاقية الدولية لقانون البحار

وقد عقد أول مؤتمر في باريس عام 1919م كان الغرض منه تنظيم الملاحة الجوية بين الدول ، وقد توصل المؤتمر إلى قرار ينص على أحقية كل دولة في فرض سيادتها التامة والمطلقة على مجالها الجوي . وفي عام 1944م عقد مؤتمر آخر في شيكاغو لمناقشة نفس المشاكل المتعلقة بمهام الطيران.¹

المحور الثاني: وظائف وأهمية الحدود

أولاً: أهمية الحدود السياسية للدولة

الحدود السياسية هي الإطار الخارجي للدولة ونهاية نفوذها وأراضيها ، وقد تكون هذه الحدود قابلة للتنفيذ منها permeable boundaries أو يمكن اختراقها بسهولة ، وقد تكون أيضاً غير قابلة للتنفيذ منها impermeable boundaries . كما قد تكون قابلة للتنفيذ لأنشطة معينة ووظائف وغير قابلة لأخرى ، أو قد تكون حدود غير قابلة للتنفيذ على الإطلاق سواء كانت هذه الأنشطة إقتصادية ، إجتماعية أو حتى عسكرية.

قد تكون الحدود السياسية قديمة مستقرة و آمنة فعلا و تسمى بالحدود الدائمة long lasting boundaries ، وقد تكون قابلة لتغيرات طفيفة ، وأحيانا تغييرات رئيسية open to considerable change حسب الظروف السياسية ، وأنواع الضغوط التي تتعرض لها الدولة ، وحسب العلاقات السياسية والجيوسياسية بين الدول المجاورة لها ، وحسب نوع المشكلات التاريخية المعلقة ومقدار حصانة الدولة وإستعدادها الدبلوماسي والعسكري . وذلك لمنع أي تغييرات قد تلحق بحدودها ، وقد تكون الحدود مصدر للصراعات السياسية وللصدام العسكري ويمكن أن تتخذ كذريعة للتدخل في الدول وربما لإحتلال أجزاء منها.²

كما يمكن أن تعكس الحدود السياسية تقسيمات ديمغرافية و صورة للتوزيع الجغرافي لمجموعات عرقية، لغوية وثقافية إذا كانت تتماشى هذه الحدود مع توزيعهم ، وإذا كان رسم هذه الحدود يضمن انضمامهم إلى كيانات سياسية معينة .

بدأ في الآونة الأخيرة الإهتمام "بمناطق الحدود border areas" أكثر من الإهتمام سابقا "بخطوط الحدود border line" ، وبدأ الإهتمام بهذه المناطق خاصة في مناطق النزاعات الدولية ، والتي نلاحظ أن النزاع فيها ليس على خطوط النزاع فقط ولكن أيضا على مجموعة من الإعتبارات السكانية الديمغرافية على الحدود ككل و قد يمتد الإهتمام إلى مجموعة من مصادر المياه أو الموارد بصفة عامة أو مجموعة من القضايا التاريخية أو النزوح السكاني من وإلى مناطق الحدود.³

¹ محمد عبد المجيد عامر ، دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة . دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1994م ، ص 124.

² محمد حجازي محمد ، "الجغرافيا السياسية" . مقال متصفح يوم: 2016/05/13، على الساعة 14.00، من الموقع التالي:

«<http://www.al-mostapha.com>»

³ Antoine Pécoud, **La Bonne Gouvernance des Frontières**. GISTI, N°82, CAIRN, 2010. sur le site :

«<http://www.cairn.info/revue-plein-droit-2010-4-page24.htm>»

وبالتالي تبذل الدول جهودا كبيرة وخاصة في مناطق الحدود لإعطائها الصبغة السياسية و الوطنية للدولة، من خلال المؤسسات التعليمية و الثقافية و الفكرية ، وكذا نشر الخدمات و النظم المالية و الإدارية .

ثانيا: وظائف الحدود السياسية للدولة

للحدود العديد من الوظائف المهمة و التي تحدد دورها ، و تعتمد على حد كبير على نمط هذه الحدود، كما تتأثر الوظائف بحالة الحدود و مدى حيويتها فللعامل الإقتصادي دور كبير في تحديد وظيفتها.

و تتمثل أهم وظائفها فيما يلي:

1. الوظيفة القانونية:

تتمثل الوظيفة القانونية للحدود في أنها تعين حدود السيادة الوطنية للدولة و التي يمكن لها أن تطبق قوانينها عليها ، بحيث تسود القوانين الوطنية للدولة على كل ما يقع داخل إقليمها إنطلاقا من هذه الحدود باتجاه الداخل.¹

و الحدود السياسية هي الإطار الفعلي الذي تنتهي عنده السيادة الوطنية و الصلاحيات التنفيذية للدولة، و الذي ينتهي عند ما يسمى بتنظيم الدولة للأراضي political organization of terretorie .

2. الحماية والأمن

يعد الهدف الرئيس من قيام الدولة القومية هو توفير الحماية و الأمن لسكانها ، مما يتطلب معرفة الرقعة الجغرافية الواجب حمايتها .

3. مراقبة الأشخاص الخطرين

بحيث تعد كل دولة قائمة بأسماء الأشخاص الخطرين الذين يشكلون تهديدا لأمن الدولة و المطلوبين أو ممنوعين سواء من السفر أو الدخول إلى الدولة ، و كذلك العناصر الناشطة أو المشتبه بضلوعها في أنشطة إجرامية أو إرهابية ، و توضع هذه القائمة مع الصور على الموانئ و المطارات و المعابر في الحدود.

4. الحجر الصحي أو الزراعي

تعد عمليات الحجر الصحي التي تجري عبر المنافذ البرية و البحرية و الجوية من أهم الوظائف الحديثة للحدود.

5. حماية الإنتاج الوطني

تسهم الحدود بشكل فعال في حماية الإنتاج الوطني من خلال فرض و تحصيل الرسوم و الجمارك عبر المواد المتنقلة عبر الحدود ، كما تسهل الحدود و المنافذ الحدودية عملية تنظيم دخول و خروج الأفراد ، الجماعات و السلع ، بالإضافة إلى مكافحة التهريب، التسلسل، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الإجرام المنظم...²

¹ محمد حجازي محمد ، المرجع السابق.

² فهد حماد البيلاوي، مرجع سابق، ص73.

المحور الثالث: خصائص الظاهرة الأمنية المعاصرة و أثرها على حدود الدول

لم يعد إطار الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة محددًا بنطاق الحدود الإقليمية للدولة، بل تعدى هذا الإطار الحدود ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر، ويمتد إلى الإطار الإقليمي والدولي كما أن أساليب التعامل الممكنة والمتاحة تتأثر هي الأخرى بالعديد من المتغيرات الآتية من الخارج والتي يصعب تجاهل تأثيرها، وفي هذا الإطار يمكننا القول بأن هناك تداخلا واضحا بين العوامل الداخلية والخارجية إقليمية -دولية مؤثرة على الأوضاع الأمنية في جميع دول العالم في الوقت المعاصر، لوضع السياسات الأمنية لأية دولة في العالم اليوم لا بد وأن يأخذ في الاعتبار هذه الأمور، سواء من حيث مصادر التهديد ونوعيته وكثافته وأساليب التعامل معه .

ففي ظل الحركية الكبيرة التي يشهدها حقل العلاقات الدولية، و تنامي عناصر التهديد للأمن الوطني، نتيجة لتسارع وتيرة العولمة، و أمام التوسع في مضامين الأمن و تعقد عناصره و فواعله، أصبحت الدولة القومية اليوم غير قادرة إن لم نقل عاجزة لوحدها عن ضمان أمنها القومي، و عزل نفسها و إقليمها عن ما يحدث من تطورات أمنية حولها، فيما يسمى بالحزام الأمني للدولة من دول الجوار الجغرافي المباشر لها.

حيث لم يعد تأمين الإقليم الوطني لوحده كافيا لضمان الأمن القومي للدولة، كما لم يعد غلق الحدود الجغرافية و الانعزال يمكن من وقف زحف التهديدات العابرة للحدود les menaces transfrontariales. كما لم تعد هذه الحدود عازلة أمام التهديدات اللاتناظرية، و عدم تمكن القوة العسكرية لوحدها من مواجهتها من خلال إجراءات ضبط و تعزيز الحدود، فـجيمس روزنو James Rosenau مثلا في هذا السياق يقول بأن التغييرات التي جاءت عقب نهاية الحرب الباردة قد " أضعفت قدرات الدولة و فاعليتها و جعلت حدودها أكثر اختراقا و أقل أهمية ". و ذهب كينشي أوهماي Kenichi Ohmae في نفس الاتجاه تقريبا، في كتابه المشهور " عالم بلا حدود"، و الذي يعلن فيه بكل ثقة أنه في ظل الاقتصاد العالمي الحالي فإننا نتجه نحو إلغاء للحدود¹.

ويزيد من تعقد الظاهرة الأمنية المتعدية للحدود أن بعض مصادر التهديد قد تكون خارج نطاق سيطرة السلطات السياسية في الأطراف الدولية المعنية، كما أن بعضها يكون نتيجة الصراعات الداخلية الحادة في بعض الدول والتي قد تصل إلى الحروب الأهلية، وما يترتب عليها من آثار كثرزوح أعداد كبيرة من البشر واختراقهم حدود الدول المجاورة هربًا مما قد يتعرضون له من مخاطر نتيجة الأوضاع الداخلية في بلادهم، كما أن بعض مصادر التهديد المتعدية للحدود قد تتمثل في منظمات الجريمة دولية النشاط كالماфия وتجارة المخدرات والسلاح وعصابات القرصنة.²

و لكن إذا كانت الدولة تبني تصورها لأمنها و تقييم إستراتيجياتها و ترسم سياساتها الأمنية عل أساس متغيري التهديدات و الإنكشافات في أي مدي ستتمكن الدولة لوحدها من حفظ أمنها في ظل:

¹ نصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص57.

² سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. الأهلية للنشر، عمان، 1999، ص129.

- الأنماط الجديدة من التهديدات المتخطية للدول Transnational.

- إتساع نطاق مصادر التهديد الأمني.

- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية، التي لم تكن معروفة أو كانت مخفية.

- تغير مضمون التهديدات الأمنية و تغير الوزن لأهميتها¹.

إن هذه الأسئلة التي تم طرحها تعبر عن التهديدات الأمنية الجديدة (بيد أن تسمية هذه التهديدات

بالجديدة ليس له علاقة بتاريخ ظهورها، فالبعض منها كالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية تعود إلى ما قبل التسعينيات، و لكن عنصر الجودة يكمن في مميزات التي تعطيها خصوصية عن التقليدية (التي أصبحت تشكل هاجسا بالنسبة للدول، فلم يعد بمقدور الدولة الوطنية لوحدها صيانة و تكريس أمنها الوطني بمفردها لعدة متغيرات داخلية و خارجية، من بينها تكلفة الأعباء الكبيرة للحفاظ على الأمن بمعناه الحديث، و التوسع في التهديدات فلم يعد مصدر التهديد داخليا "أمنيا" و خارجيا "دفاعيا".

و لكن تعقد مسألة الأمن و اتساع رقعتها الجغرافية ربط الأمن القومي للدولة بدرجة أمن و إستقرار الدول المجاورة لها، و هو ما يمكن أن نطلق عليه ب"شبكة الأمن"، بمعنى أن الدولة تتأثر إيجابا و سلبا بدرجة الإستقرار الأمني في إقليمها، و ذلك راجع إلى أقلمة و عولمة التهديدات، فلم تعد الدولة بمعزل عما يحدث خارج حدودها كما لم يعد بمقدورها حماية كامل حدودها الجغرافية و جعلها عازلة نتيجة للعديد من الأسباب.

و نتيجة لهذه التحولات في طبيعة التهديدات و اتساع نشاطها ليتدعى حدود الدول و الأقاليم، أصبح معه لزاما توسيع نظرة و تصور الدولة القومية لأمنها القومي (القطري)، و تغيرا في سياساتها الأمنية، و يجب على الدول أن تتعاون فيما بينها و تنسق جهودها لمواجهة هذه التهديدات و التي تعتبر أفضل مقاربة للاستجابة الجيدة للانشغالات الأمنية اللاقطرية أو الفوق دولاتية (من حيث المستوى و النشاط)، و التحت دولاتية (من حيث الفواعل)، و هو ما أدى إلى توسيع مفهوم الأمن عموديا من منطلق الجغرافيا الأمنية، ليتم الحديث عن "الأمن الإقليمي"².

المحور الرابع: الأمن الوطني و حدود الدولة - جدلية العلاقة بين الأمن و الدفاع-

على الرغم من بروز المصطلحين في آن واحد في القاموس اللغوي السياسي و الإستراتيجي الحديث، إلا أن مصطلح الدفاع لا يحمل نفس الغموض الذي إكتنف مفهوم الأمن، و بالرغم مما يؤكد في الكثير من المواضع بأن الدفاع و الأمن مفهومين متلازمين، إلا أن مفهوم الدفاع لا يمكن أن يتداخل مع الأمن، و الأمن لا يدوب في الدفاع، ذلك لأنه مهما توفر عنصر الدفاع و لا يمكن أن يحقق منتهى الأمن، فنظرية الأمن القومي كما سبق و أن لاحظنا تتعدى

¹ نفس المرجع، ص 71.

² نفس المرجع، ص 130.

تعزير القوة العسكرية و مجالات الدفاع الوطني، بل تشمل أيضا السياسة الخارجية و التقدير الإستراتيجي للموقع الجغرافي و السياسي الذي يحيط بالدولة و مدى تقاربها و تنافرها إيديولوجيا مع الدول المحيطة، و دراسة إمكانات الدول ذات المصالح المتعارضة.

فالدفاع كما عبر عنه كارل فون كلاوزوفيتس **carl von clausewitz** بأنه "صد الهجوم في المعركة" منطلقا من العلاقة المنطقية و الضدية الموجودة بين الهجوم و الدفاع ، و هو نفسه ما ذهب إليه القاموس التقني للتهديدات الأمنية الجديدة حيث حدد مجال الدفاع في " حماية الدول و حدودها و سيادتها من الاعتداءات العسكرية المباشرة"¹.

إذن فالدفاع في المفهوم التقليدي للأمن يعني حماية حدود الدولة بالقوة العسكرية الصلبة في مواجهة (تهديدات ثمائية ذات طبيعة عسكرية).

أما الأمن فيعني حماية الدولة و مناطق الحدود من الأشكال الجديدة للظاهرة الأمنية المعاصرة المتخفية للحدود الدولتية (اللاتمائية) و التي أصبحت تخترق حدود الدول ، و هو ما حتم تغير مفهوم الحدود و وظائفها و طرق تأمينها بعدم حصرها في القوة العسكرية و جانب الدفاع فقط.

و من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن فكرة الدفاع ترتبط بالتفكير الضيق أو "التقليدي" للأمن، كونه يركز على الأمن الخارجي العبر لحدود الدولة (بمعنى تهديد عسكري آت من خارج إقليم الدولة)، و مواجهته تكون من خلال القوة العسكرية و الجيش الوطني.

إن قوام الأمن هو الدفاع و ما يرتبط به من بنى عسكرية ، تنطلق من الحصول على الأسلحة المناسبة خاصة المتطورة منها ، و التي تلعب دور الضامن للتوازن العسكري الذي بدوره يحقق الردع و يمنع الانجرار نحو الحروب في حالة عدم توازن القوة ، و من جانب آخر فإن السياسة الدفاعية التي تنتهجها الدول خاصة التي تعرف توترا على حدودها أو تعرف مشكلات تهدد أمنها تأتي من جيرانها ، غالبا ما تلجأ إلى تدعيم سياستها الدفاعية وابتكار الوسائل الملائمة أو الحصول عليها من اجل مجابهة هذه التهديدات ،

لكن مدلول الدفاع الوطني لم يبق حبيس الجوانب العسكرية و الحربية فقط ، بل هو الآخر توسع و تطور بفعل التحول في أنماط المخاطر و التهديدات و مصادرها ، ليقترّب أكثر من مجال الأمن لينتقل إلى ما اصطلح على تسميته ب "روح الدفاع"، و الخاص بتوسيع مدلول الدفاع إلى كل التهديدات الإقتصادية و الثقافية و الإيديولوجية القادمة من خارج إقليم الدولة تقع ضمن اختصاص و مهام الجيوش².

¹ منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 2013، ص 55.

² منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 57.

و يبرز ماكس فييبر **max weber** الفرق بين مفهومي الدفاع والأمن في توصيفه لمهام الدولة بقوله: "تملك الدولة الحديثة حق القيام بالأدوار الأمنية في الداخل وبالخارج".

وهو ما يبين أن هناك تمييز بين الأمن الداخلي والخارجي واختلافا في آليات التعامل مع التهديدات (les menaces) الداخلية والمخاطر (les risques) الخارجية، لكن مع الوقت ونتيجة التسارع الحاصل في ميدان العلاقات الدولية ازداد ارتباط مصطلحي الدفاع والأمن في الأدبيات السياسية والإستراتيجية، خاصة مع تطور مفهوم الدفاع وتجاوزه للطبيعة الحربية إلى محددات ذات طبيعة أخرى من خلال تطور مفهوم الحرب واعتمادا على ما استطرده القاموس التقني للمهددات الأمنية الجديدة، في التعريف الذي قدمه للدفاع حين أضاف "...أما اليوم فقد أضيفت أنواع جديدة من الإعتداءات ذات الطبيعة شبه العسكرية كالإرهاب".¹

وهناك من الباحثين من يعبر عن الدفاع والأمن من خلال تقسيم قطاعات الأمن إلى داخلية وأخرى خارجية على حسب مصدر التهديد من خلال ربطها بعنصر الجغرافيا، وبالتالي فالأمن الخارجي يستدعي ضرورة الدفاع على الخطوط الخارجية للدولة باستعمال القوة العسكرية في تأمين حدودها خارجيا من أي تهديد محتمل، والأمن الداخلي ويعنى بالمسائل التي تقع داخل إقليم الدولة والتهديد مصدره داخلي ومهمته تقع على عاتق السلطات المحلية والأمن وفي الغالب يستدعي معالجة أمنية وليست عسكرية.

وبذلك يبدو واضحا أن العلاقة بين الأمن الداخلي والخارجي هي علاقة إلتحام عضوي وتفاعل مستمر و مثلما هي متفاعلة فإنها كذلك يجب أن تكون إجراءات مواجهة هذه التحديات والتهديدات .

مهما يكن فإن الدفاع والأمن عنصران يشكلان المهام الرئيسية للدولة، وهما يتميزان بالمرونة والتغيير لكن بالثبات والدوام في أحيان أخرى، أما وسائل الدفاع فقد تكون تقليدية تعتمد على الوسائل العسكرية المعروفة ووسائل الردع غير التقليدية، أو تكون وسائل حديثة تقوم على الإمكانيات الاقتصادية والتطور المادي والحروب الإستباقية والإعلامية والمعلوماتية التي أصبحت تشكل أهم مصادر القوة المهيمنة على الصعيد الدولي.²

المحور الخامس: آليات تأمين الحدود وصيانة الأمن الوطني للدولة

تتعدد آليات حماية الحدود بحسب نوع التهديدات وطبيعة المخاطر التي تخترق هذه الحدود، وتنقسم هذه الآليات إلى حالتين :

أولاً: تأمين الحدود وأمن الدولة في الظروف العادية

من المهام الرئيسية أو يمكن تسميتها بالروتينية التي تواجه الحدود وحرس الحدود في الظروف العادية، نجد التهريب بمختلف أنواعه، الهجرة غير الشرعية "التسلل"، وجرائم أمن الدولة .

¹ نفس المرجع، ص 61.

² ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص ص (335.336) .

1. تأمين الحدود ومواجهة عمليات التهريب

يشكل التهريب تحديا حقيقيا للدول بشكل عام، وللاجهزة الأمنية العاملة على المنافذ البرية والبحرية والجوية بشكل خاص، وينشط التهريب لأهداف عدة قد تكون إقتصادية وخاصة للأفراد من أجل الربح المادي بطرق غير مشروعة، وكذا بالنسبة للمنظمات والجماعات الناشطة في التهريب، كما يمكن أن يكون التهريب مدعوما من قبل جماعات الجريمة المنظمة، أو الجماعات الإرهابية والتي توفر الحماية والتغطية، أو يمكن حتى أن يكون مدعوما من طرف بعض الدول، وخاصة إذا كان ذلك يخدم أهداف سياسية وإجتماعية، مثل تلك التي تدعم تهريب المخدرات والأسلحة بهدف زعزعة أمن الدول المجاورة لها، ويمكن أن تغض الطرف عن عمليات التهريب، أو ترفض التعاون والتنسيق مع الدولة المجاورة، وتهريب الممنوعات والبضائع تحدث آثارا إقتصادية، صحية، إجتماعية، بيئية وثقافية¹. ومن صور عمليات التهريب:

• تهريب الأسلحة والذخيرة

وتشكل هذه العمليات تهديدا مباشرا لأمن الدول والسكان خاصة إذا كانت موجهة لدعم الجماعات الإرهابية، وذلك بهدف تحقيق أهداف سياسية أو أمنية، أو لتحقيق ربح مادي من خلال المتاجرة في الأسلحة.

• تهريب العملات

يعتبر تهريب العملات سواء إلى الداخل أو الخارج هدفا للكثير من الأفراد والجماعات بغرض الربح المادي غير المشروع وخاصة عند محاولة إدخال عملات مزورة، وما يترتب عنه من استنزاف وزعزعة للإقتصاد الوطني.

• تهريب البضائع المقلدة إلى الداخل

انتشرت هذه الظاهرة مؤخرا وهي تشكل تهديدا حقيقيا للإنتاج الوطني وللبضائع الأصلية المستوردة، وما يمكن أن تلحقه من ضرر على صحة المستهلك خاصة في حالة الأدوية والمواد الغذائية.

• التهريب الجمركي

ويشكل ذلك تحديا آخر لعمليات تأمين الحدود وذلك كون التهريب الجمركي ينعكس سلبا على إيرادات الخزينة العمومية وبالتالي تؤثر سلبا على المواطن وعلى الوضع الإقتصادي².

• تهريب المعادن الثمينة نحو الخارج والمخدرات والمواد الخطرة للداخل

يشكل إخراج المعادن الثمينة كالذهب والنحاس... بطريقة غير قانونية نحو الخارج استنزافا للثروة الوطنية وللإقتصاد الوطني، في الوقت الذي يتم فيه تهريب المخدرات والممنوعات والمواد الخطرة أو المشعة نحو الداخل أكبر التحديات التي تواجه الدول في الوقت الراهن.

¹ عبد الرحمان العززي، "أمن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز أمن الدولة". ورقة مقدمة في المنتدى العلمي حول "قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن". أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص 4.

² عبد الرحمان العززي، مرجع سابق، ص ص (6-7)

• تهريب المطبوعات غير المصرح لها بالدخول

يعمل في هذا النوع من التهريب أفراد و منظمات و دول بهدف إحداث تأثير ثقافي في الدول المستهدفة، كذلك التأثير الفكري على الأجيال لتحقيق أهداف سياسية أو إجتماعية، وقد تكون على شكل كتب أو مطبوعات أو أقراص مدمجة¹.

2. تأمين الحدود من الهجرة غير الشرعية و الإتجار بالبشر

حيث تعد مسألة الهجرة غير الشرعية من أكبر المعضلات الأمنية الحالية، و تشكل رهانا حقيقيا للدول كونها تؤثر على عدة مستويات جراء التبعات الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية التي تخلفها .

• الهجرة غير الشرعية

تعد هجرة الإنسان من مكان لآخر (من place of origin إلى place of destination) دون تأشيرة دخول أو إقامة قانونية نتيجة للظروف الحياتية و المناخية، نتيجة الجفاف و الفقر و الأمراض و تكون من المناطق الفقيرة بإتجاه المناطق الغنية، و تخلف مشاكل بالنسبة للدول المستقبلة مثل الأمراض، الجريمة و المخدرات².

و هو ما دفع الأمم عبر التاريخ إلى تطوير سياسياتها الخاصة بتنظيم الهجرة تبعا لتطور المهاجرين من حيث العدد و النوع، وقد كانت مراقبة الهجرة دوما إختصاصا خالصا للدولة حسب التصور التقليدي للسيادة، و ذلك من خلال تشديد الرقابة على الحدود الدولية و بناء السياجات و الأسوار لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين³.

• الإتجار بالبشر

يقصد بالإتجار بالبشر "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو إستقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو إستعمالها ... لغرض الإستغلال، و تدبير تهريبهم إلى دولة أخرى ليست موطننا لهم، أو لا يعد من المقيمين الدائمين بها، لأجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مقابل مادي"⁴.

3. تأمين الحدود و مكافحة جرائم أمن الدولة

من أهم مجالات تأمين الحدود، التصدي للجرائم المخلة بأمن الدولة كالتجسس و توزيع المنشورات المعادية للدولة أو بث الشائعات المغرضة و ترويح الأكاذيب بهدف خلق البلبلة و محاولة إحداث الوقيعة بين طوائف و المجتمعات العرقية و الدينية، أو محاولة تأليب المواطنين ضد النظام أو تشويه سمعة المسؤولين في الدولة.

¹ عبد الرحمان العززي، المرجع السابق، ص 11.

² عثمان حسن، ياسر عوض، "الهجرة غير المشروعة و الجريمة". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 16.

³ سعد الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود و بناء الأسوار لمحاربة الهجرة". مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 23، 2013، ص 91.

⁴ الأمم المتحدة، بروتوكول "منع و قمع و محاربة الإتجار بالأشخاص و بخاصة النساء و الأطفال" المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 2000، ص 804.

ثانيا: تأمين الحدود و أمن الدولة في الظروف الإستثنائية

و تتكثف مهمات أجهزة تأمين الحدود في الظروف الإستثنائية ، و خاصة أمام أهمية ما توفره من معلومات من مصادرها المختلفة ، و ذلك لتأمين الدولة في حالة الحرب و العمليات الإرهابية.

1. تأمين الحدود و مواجهة العدوان الخارجي

• تهديدات ذات طبيعة أمنية

و ترتبط بطبيعة المشكلات المثارة عادة في مناطق الحدود ، و التي يتم التعامل معها في إطار العمل الروتيني ، كعمليات تهريب الأسلحة ، المخدرات ، البشر ، المحروقات ، السلع ، الأموال... و هي جرائم قانونية ، تمثل ممارسات سائدة في مناطق الحدود ، بل أحيانا ما يكون إقتصاد سكان الحدود و الذين تربطهم علاقات مصاهرة و هي علاقات عابرة للخطوط الرسمية قائما عليها¹.

و هناك قواعد واضحة بشأن التعامل مع مثل هذه الإشكالات الأمنية ، و تمثل مهمة مراقبة الحدود مسؤولية مشتركة بين الدول المتشاركة في الحدود

• تهديدات ذات طابع عسكري

ترتبط بطبيعة العلاقة السياسية مع الدول المجاورة ، فيما يتعلق بوجود مشكلات حدودية بين الجانبين أو وجود صراع قائم أو محتمل ، و هو ما يستدعي عمل الدولة على تحديد مصادر التهديد المحتملة ، و وضع الخطط و الإستراتيجيات الملائمة للتعامل مع هذا النمط من المخاطر ، التي تهدد الدولة و تستهدف المساس بقدسية السيادة ، من خلال الهجوم العسكري المباشر ، و تستوجب هذه القضية إقامة الخطوط الدفاعية على طول الحدود محل الخطر ، أو اللجوء إلى العمل الدبلوماسي من أجل حل المشاكل العالقة مع الدول الأخرى لتجنب الوصول إلى حالة الصدام المسلح.

2. تأمين الحدود في مواجهة العمليات الإرهابية

حيث تطور التهديد الإرهابي و تحول من مصدر تهديد داخلي ، من طرف فواعل داخلية إلى شبكات عبر دولانية و دولية ، تتخطى الحدود و تهدد المصالح الوطنية ، ما يستوجب ضرورة العمل المشترك بين الدول ، و ضمن الأقاليم لمواجهة هذا النمط الجديد من التهديدات الإرهابية.

¹ عبد الرحمان العززي، مرجع سابق ، ص13.

الخاتمة

أمام هذه التحولات الكبيرة في مضامين الأمن، وجدت الدولة القومية الوستفالية نفسها غير قادرة على مواكبة هذه التهديدات التي لا تتلاءم و تركيبتها، حيث أنها كانت و لقرون من الزمن تحضر نفسها عسكريا لمواجهة تهديد من دولة أخرى تماثلها و ليس من عناصر لا تماثلية، و لم تعد حدود الدولة الجغرافية التي تفصلها عن الدول الأخرى التي كانت تعتبر بمثابة خط الدفاع الأول، و صيانتها و الدفاع عنها تعني صيانة الأمن الوطني للدولة، لم تعد تؤدي هذه الوظيفة، و لم تعد عازلة للتهديدات من النمط الجديد، فاليوم القوة العسكرية لا تنفع لوحدها في ضمان جعل هذه الحدود عازلة، فالشكل الجديد من التهديدات الغير مادية صارت تجتاز الحدود و تهدد إستقرار الدول، و أصبح من الضروري إيجاد تصور جديد لحدود الدولة القومية غير التصور الجغرافي المادي، فكما وجدنا بعدا جديدا للأمن و هو الفرد، صار لا بد من إيجاد مفهوم جديد للحدود غير حدود أمن الدولة و هي "حدود تأمين الفرد داخل الدولة"، و هذه الحدود لا تتوافق بالضرورة مع خط الحدود الجغرافي، بل يمكن أن تتعداه إلى ما وراء هذه الحدود لأجل الوصول لضمان أمن الأفراد.

و بالتالي فكما لحدود الدولة وظائف عسكرية لها كذلك وظائف أمنية، و كما تهدف إلى صيانة امن الدولة من أي عدوان خارجي، فإنه و مع تطور المجتمعات و تبعات العولمة، صارت هذه الحدود مختزقة من أشكال عديدة من المظاهر التي تهدد الدول، كتهريب المخدرات، الأعمال الإرهابية، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية و الأشكال المختلفة للتجارة غير الشرعية كالتهرب عبر الحدود مثلا، و التي صارت لها نفس تأثير الأنماط التقليدية من المخاطر، وهو ما يستدعي ضرورة العمل و التنسيق المشترك مع دول الجوار و على مستوى الإقليم للحد من هذه الظواهر.

قائمة المراجع:

- الأمم المتحدة، بروتوكول "منع و قمع و محاربة الإتجار بالأشخاص و بخاصة النساء و الأطفال" المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 2000.
- المادة 33 من الإتفاقية الدولية لقانون البحار
- سعد الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود و بناء الأسوار لمحاربة الهجرة". مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 23، 2013.
- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. الأهلية للنشر، عمان، 1999.
- محمد محمود السرياني، أهمية الحدود الدولية: وجهة نظر جغرافية. جامعة أم القرى، مكة، 1420هـ.
- محمد عبد المجيد عامر، دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة. دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994م.

- عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر. مركز الكتاب الاكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- عثمان حسن، ياسر عوض، "الهجرة غير المشروعة و الجريمة". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.
- عبد الرحمان العنزي، "أمن الحدود البحرية الدولية و دوره في تعزيز أمن الدولة". ورقة مقدمة في الملتقى العلمي حول "قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن". أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2012.
- منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2013.
- البلوي فهد حماد، دور الموانع الطبيعية الموجودة على الحدود الدولية البرية في الحد من ظاهرة التسلسل. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2006).
- نصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
- محمد حجازي محمد، "الجغرافيا السياسية". مقال متصفح يوم: 2016/05/13، على الساعة 14.00، من الموقع التالي:

«<http://www.al-mostapha.com>»

- Antoine Pécoud, **La Bonne Gouvernance des Frontières**. GISTI, N°82, CAIRN, 2010. sur le site

« [http:// : www.cairn.info/revue-plein-droit-2010-4-page24.htm](http://www.cairn.info/revue-plein-droit-2010-4-page24.htm)»